دور المرأة في التأثير على صناعة القرار السياسي في الدول العربية

The role of women in influencing political decision-making in the Arab countries

طالب دكتوراه : أيوب مخرمش

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)،
ayoubmekhermeche@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/24 تاريخ القبول: 2021/11/02 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:

يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 نوفمبر 1948 ،على أنه "يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق " وبأن "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان ،دونما تمييز من أي نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر ،أو اللون ،أو الجنس ،أو اللغة ،أو الدين ،أو المولد ،أو أي وضع آخر".

وعندما بدأت الحركة النسائية الدولية تكتسب زخما خلال السبعينات، أعلنت الجمعية العامة في عام 1975 بوصفها السنة الدولية للمرأة ونظمت المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة، الذي عقد في المكسيك.

و تعتبر الدول العربية من الدول الرائدة التي لم تتمكن المرأة من فرض نفسها كعنصر أساسي و شريك فعال في المجتمع في شتى المجالات خاصة في الميدان السياسي بالرغم من الجهود و الإجراءات و الإصلاحات التي إعتمدتها هذه الدول في جعل المرأة تمارس حقوقها السياسية مثلها مثل الرجل ،خاصة بإعتماد نظام الحصص (الكوتا) ،و يكون لها دور في وضع السياسة العامة و صنع القرار ،و لكن غياب الإرادة السياسية لتحقيق هذا الهدف

من قبل الأنظمة العربية حال دون وصول المرأة إلى المناصب القيادية و بالأحرى مراكز صنع القرار و فرض نفسها كفاعل رئيسي فيها ،و سنحاول في هذه الدراسة إبراز الدور الفاعل للمرأة ،و ما مدى تأثيره في صناعة القرار السياسي في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية:النظام السياسي ،المرأة ،الدول العربية ،القرار السياسي ،المشاركة السياسية.

Abstract: The Universal Declaration of Human Rights, adopted by the United Nations General Assembly on November 10, 1948, declares that "all people are born free and equal in dignity and rights" and that "everyone has the right to enjoy all the rights and freedoms mentioned in this declaration, without discrimination of any kind, especially Discrimination based on race, color, sex, language, religion, birth, or any other status. "

When the international women's movement began to gain momentum during the 1970s, the General Assembly declared 1975 as the International Year of Women and organized the first World Conference on Women, held in Mexico.

The Arab countries are among the pioneering countries in which women have not been able to impose themselves as a basic element and effective partner in society in various fields, especially in the political field, despite the efforts, procedures and reforms adopted by these countries to make women exercise their political rights just like men, especially By adopting the quota system, and it has a role in setting public policy and decision-making, but the lack of political will to achieve this goal by Arab regimes prevented women from reaching leadership positions and rather, decision-making positions and imposing themselves as the main actor in them, In this intervention, we will try to highlight the effective role of women, and the extent of its influence on political decision-making in Arab countries.

Key words: political system, women, Arab countries, political decision, political participation.

Résumé: La déclaration universelle des droits de l'homme, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 10 novembre 1948, déclare que << tous les êtres humains naissent libres et égaux en dignité et en droits et que chacun a le droit de jouir de tous les droits et libertés mentionnés dans cette déclaration, sans discrimination d'aucune sorte, en particulier Discrimination en raison de la race, de la couleur, du sexe, de la langue, de la religion, de la naissance ou de tout autre statut. "

Lorsque le mouvement international des femmes a commencé à prendre de l'ampleur dans les années 1970, l'Assemblée générale a déclaré 1975 Année internationale de la femme et organisé la première Conférence mondiale sur les femmes, qui s'est tenue au Mexique.

Les pays arabes font partie des pays pionniers dans lesquels les femmes n'ont pas su s'imposer comme élément de base et partenaire efficace de la société dans divers domaines, notamment dans le domaine politique, malgré les efforts, procédures et réformes adoptées par ces pays pour faire exercer leurs droits politiques aux femmes au même titre que les hommes, notamment En adoptant le système de quotas, et il a un rôle dans l'élaboration des politiques publiques et la prise de décision, mais le manque de volonté politique pour atteindre cet objectif de la part des régimes arabes a empêché les femmes d'accéder à des postes de direction et plutôt à des postes de décision et de s'imposer comme l'acteur principal en eux, Dans cette intervention, nous essaierons de mettre en évidence le rôle effectif des femmes et l'étendue de son influence sur la prise de décision politique dans les pays arabes.

Mots clés: système politique, femmes, pays arabes, décision politique, participation politique.

مقدمة:

ما زال موضوع مشاركة المرأة في صنع القرار موضوعا جدليا يستحوذ اهتمام الناشطين في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان والمواطنة.خاصة في المنطقة العربية التي تشهد حراكا سياسيا ، مما يستوجب استنفار كل الطاقات البشرية لإرساء الاستقرار فيها ،بما في ذلك الحاجة لدور المرأة التي شاركت في بعض التحركات الشعبية في الدول العربية. تلك الدول التي ما زالت تبحث في صراع عنيف عن إمكانية إحلال السلام والتي يجب أن تعد المرأة بطبيعتها داعية أساسية للأمن و الإستقرار فيها. علما بأن تلك المرأة نفسها هي التي دفعت غاليا ثمن الصراعات السياسية على حساب كرامتها وتفتت عائلتها وفقدانها للإمكانية التأثير الفاعل في مجريات الاحداث التي تساهم في تهميشها ،لا بل بتراجع كبير لدورها في ظل التطرف والتحجر الفكري.

قبل تلك التغيرات في المنطقة العربية ومن خلالها ما زال التساؤل الذي يلح علينا دائماً هو أنه على الرغم من كافة الدراسات التي أجريت بشأن المشاركة السياسية للمرأة ،والندوات والمؤتمرات التي عقدت لتداول هذه القضية ،فما تم إحرازه على أرض الواقع من تقدم يعد محدوداً للغاية.

رغم كل ذلك ثمت تطورات قد حدثت في بعض الدول العربية لا يمكن إغفالها. بعض المجتمعات التي لم تكن تعترف بأي دور سياسي للمرأة بدأت تعين النساء في بعض المجالس والهيئات كذلك البرلمانات بدأت تفسح المجال للمرأة ولو بصورة رمزية ونخبوية. ويمكن القول بصورة عامة أن بعض الحواجز التي كانت قائمة منذ ما يقرب من عقدين قد شهدت تحسنا نسبيا.

و قد أقر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة منذ 14سنة (بجين1995) بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية. والتزمت بذلك العديد من الدول. لكن ما زال وضع المرأة في المنطقة العربية مقارنة بباقي دول العالم أقل بكثير من إمكانية الوصول

إلى المناصب القيادية السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار، سواء من زاوية تمثيل المرأة في السلطات الرئيسية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

و بناءا على ما تقدم نطرح الإشكاليتين التاليتين :

أين يكمن دور المرأة في التأثير على صناعة القرار في الدول العربية؟

هل إستطاعت المرأة فرض نفسها كأحد الفواعل الرئيسية في صناعة القرار السياسي؟.

و تعتمد هذه الدراسة البحثية على الفروض العلمية التالية:

الفرضية الأولى:

يعتمد مشاركة المرأة في دفع عجلة العملية التنموية إلى إعتراف النظام السياسي بإعتبارها شريك أساسي جنبا إلى جنب مع الرجل في تحقيق هذا الهدف.

الفرضية الثانية:

غياب الثقة بين النساء أنفسهم قلل من دور المرأة في المساهمة في عملية صنع القرار.

الفرضية الثالثة:

دور المرأة في التأثير على عملية صنع القرار في الدول العربية يبقى محدودا نظرا للأليات المتبعة لهذا الدور ،و كذا التحديات التي تواجهها المرأة على المستوى الدولي ،و على المستوى العربي بالخصوص لفرض ذاتها كعنصر أساسي في صناعة القرار.

و تعتمد هذه الدراسة على "**المنهج التفكيكي– التركيبي**" كمنهج مركزي و هو المنهج المتسق مع النظرية البنيوية و يقوم على أساس دراسة مكونات

الأنظمة عن طريق تفكيك و تشريح بنيتها الداخلية ومن ثم تحليل مكوناتها البسيطة ،ثم إعادة تركيبها ،و تحليلها من الخارج ،عن طريق تركيب الرؤية الداخلية و الخارجية "الظاهراتانية " للظاهرة المدروسة ،و محاولة تفسيرها عن طريق التوفيق بين كافة التحليلات المستنبطة منها ،كما إعتمدت هذه الدراسة على المقاربة المؤسساتية القانونية.

أولا:مشاركة المرأة في مجالات التنمية

عند التطرق إلى مسائل المرأة والتنمية نجد ثلاثة مداخل رئيسة:

المدخل الأول: الدور الإنتاجي للمرأة.

وبرزت هذه المقاربة في السبعينات من القرن الماضي ,حيث زعم رواد هذه المقاربة أن البرامج والمشاريع التنموية تتجاهل مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا فإن غاية هذه المقاربة هو إشراك المرأة في العمليات التنموية ,حيث عمدت إلى مجموعة من الاستراتيجيات منها : تعزيز قدرة النساء على إدارة شؤون الأسرة ,وتحسين وتوسيع نطاق أدوار النساء الإنتاجية.

وفي هذا الاتجاه تم ربط ما يسمى بقضايا "المساواة بين الجنسين" بمساعي التنمية ,وأكدت المقاربة على الدور الإنتاجي للمرأة دون التناول عن وظائفها المنزلية كأم ومربية.

المدخل الثاني : العلاقة بين المرأة وعملية التنمية.

ظهرت هذه المقاربة في النصـــف الثاني من الســـبعينات, وهي تركز على العلاقة بين المرأة وعملية التنمية ،وترى هذه المقاربة أن المرأة مدمجة مسبقًا في عملية التنمية, وتذهب إلى أن عملية التنمية تسير بصورة أفضل، وتزداد فاعليتها إذا قدرت مجهودات المرأة.

المدخل الثالث: الجندر والتنمية النسوية

ظهرت هذه المقاربة خلال فترة الثمانينات ،وبداية التســـعينات في الغرب ,وركزت على أمرين رئيسيين:(**تقارير،2016،د ص)**

1/ توحيد الأدوار بين الجنسين، عن طريق فصل جنس الإنسان عن دوره في الحياة.

2/فك ارتباط جنس الإنسان بدور معين في الحياة ،وهو ما اصطلح على تعريفه بالجندر.

وتتلخص تلك النظرية المسـماة بالنوع الاجتماعي (الجندر) في أن المجتمع هو الذي يقسـم الأدوار بين الرجل والمرأة ،ولا علاقة لتلك الأدوار بالتركيب البيولوجي الفطري لكل منهما.

فالمرأة – وفقا لمنظري الجندر– تربي الأبناء وترعى الأسرة، في حين يتحمل الرجل مسؤولية العمل والإنفاق والقوامة داخل الأسـرة لأن المجتمع هو الذي قسـم تلك الأدوار من خلال التربية الأسرية والثقافة المجتمعية.

ومن ثم إذا أمكن–وفقا لرواد تلك النظرية–تغيير نمط التربية الأســـرية، والثقافة المجتمعية، فمن الممكن أن يتغير دور كل من الرجل والمرأة داخل الأســـرة والمجتمع، ومن ثم يتغير مجتمعيًا.

واقتراب مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) كمدخل للتنمية، جاء للتدليل على أن المشكلة الحقيقية في علاقة المرأة بالتنمية هي في الأسـاس مشـكلة الأدوار التقليدية وتقسـيم العمل

المؤسس على مفاهيم خاطئة بأدوار وإمكانات كل من الذكور والإناث في المجتمع. ويشير إلى اختلاف الأدوار النوعية باعتبارها محصلة للممارسات الاجتماعية، وليست نتاجًا لفوارق بيولوجية.

وقد سعى رواد هذه المقاربة ناحية إدراك وتفسير الأسباب التي تكمن وراء إسناد الأدوار الثانوية والمتدنية للمرأة، في حين أن كل من المرأة والرجل يساهمان في مشاريع وبرامج التنمية.

ثانيا : أليات التمكين النسوي في العالم العربي

إذا أخذنا تمثيل المرأة في المجالس النيابية نجد أن نسبة تمثيلها في الدول العربية تعد من أدنى النسب على مستوى العالم ،مع الأخذ في الاعتبار التفاوت فيما بين الدول العربية في هذا الصدد. بعض الدول لا تسمح بتولي النساء فيها مناصب قضائية ،ودول أخرى لم تصل المرأة إلى منصب القضاء فيها إلا منذ فترة قريبة. كذلك أن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية محدود للغاية ،وتترك بعض الوزارات تحديدا لكي تشغلها النساء (**شلق،2017،د ص**). ناهيك عن شبه انعدام وجودها في المناصب العسكرية والأمنية. لا أشك أن هناك جهود عديدة بعد مؤتمر بجين لمشاركة المرأة في صنع القرار، ولكنها ليست بالقدر المطلوب.

هناك صعوبات وعقبات على المرأة تخطيها إذا ما ارادت خوض غمار العمل العام. نذكر من هذه العقبات عوامل متصلة بالمرأة نفسها وبوضعها الاقتصادي، وعوامل متصلة بالمؤسسة السياسية، وعوامل متصلة بالمجتمع والثقافة السائدة فيه. وفي سياق العقبات لا بد من التوقف عند بعض النقاط الأساسية:

يستوجب التنويه الى الفرق ما بين مشاركة المرأة في العملية الانتخابية التشريعية أو المحلية ،وبين المناصب التنفيذية ،أو القضائية أو غيرها التي تتم بالتعيين.

إن العملية الانتخابية، والمرأة لم تشارك في وضع قواعدها أساسا تبنى على أساس المنافسة بكافة أشكالها ما بين الرغبة في خدمة الصالح العام وبين العمل على خدمة المصالح الشخصية في الكثير من الأحيان. وفي حين تتطلب هذه المنافسة مراس طويل نجد أن المرأة حديثة العهد بالتعامل مع الاليات الانتخابية (**شلق، مرجع سبق ذكره، 2017، د ص**). فمثلا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار التلاعب بسقف الانفاق المالي للحملات الانتخابية الذي يحصل في كثير من الأحيان نجد أن المرأة غالبا لا تملك بسهولة حتى المال المشروع للحملة الانتخابية. أضف الى ذلك استعمال النفوذ وتبادل المصالح المادية والسياسية التي تضطر المرأة للتصدي لها ضمن أنظمة غير ديمقراطية. حتى المجتمع نفسه بحاجة الى تثقيف وتوعية ديمقراطية تبدأ منذ التنشئة الأولى بهدف تغيير النظرة النمطية لدور وقدرات المرأة في صنع القرار. هذا بالإضافة الى بعض أنواع الخطاب الديني المتطرف الذي يؤثر سلبا على تقبل المرأة في الحقل العام.

بناء عليه نحن بحاجة ملحة للتغيير في العديد من المفاهيم للمساهمة في مشاركة المرأة في صنع القرار. ان هذا التغيير مرتبط ارتباط وثيق بعملية التحول الديمقراطي واحترام حقوق الانسان والمفهوم الصحيح للمواطنة.

لتغيير الوضع الحالي نحن بحاجة الى قوانين انتخابية أكثر عدلاً وأقل تحيزاً ،وإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق هذه الغاية هي الكوتا ،فتطبيق الكوتا يعد أحد آليات تغيير قواعد اللعبة السياسية.

بعض الدول العربية يطبق نظام الكوتا الذي رفع معدل مشاركة المرأة في المؤسسة التشريعية.

ولا شك أن الكوتا على مستوى الأحزاب ترفع من مشاركة المرأة في البلديات وفي البرلمان. وعليه ،يجب أن تسعى النساء من أجل فرض كوتا نسائية داخل الأحزاب ،تماماً كما حدث في ألمانيا وبعض الدول الاسكندنافية. الكوتا كما يعرف الجميع مرحلية ومؤقتة

لتعويض المجتمع لا لتعويض عدم قدرة المرأة على الوصول إلى المجالس النيابية. نظام الكوتا اشارت اليه اتفاقية "السيداو" باعتباره نوعاً من التمييز الإيجابي. ولكن هل قامت الدول العربية بما يتعين عليها القيام به قبل تبني نظام الحصص (الكوتا)؟ فقد أشارت اتفاقية" السيداو" إلى أنه يجب على الدول التي ستطبق نظام الكوتا القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها العمل على تغيير التنشئة الاجتماعية (**الختلان،2007،ص 148**). فنظام الكوتا بطبيعته مؤقت وخطوة على طريق تحقيق المساواة. ونتساءل هل النساء اللاتي وصلن إلى مراكز القرار في ظل نظام الكوتا أحدثن تغييراً ما ،أم قمن فقط مثل الرجال بتنفيذ سياسة السلطة القائمة؟ هل غيرن شيئاً في نظرة الرجل إلى المرأة حتى إذا ما ألغي نظام الكوتا يمكن للناخبين من الرجال أن يصوتوا لصالح مرشحات من النساء؟ ما مدى ارتباط الأداء السياسي للمرأة بالقضايا النسائية؟ ما هو نموذج المرأة التي وصلت عن طريق نظام الكوتا إلى المجالس النيابية؟ نتيجة لأن ذلك تم دون تهيئة بيئة حاضنة لفكرة المشاركة السياسية للمرأة تبقى قضية الكوتا قضية خلاف ونزاع داخل أوساط مختلفة من المثقفين والناشطين السياسيين بين معارض ومساند، وكل له خلفيته في ذلك.

ثالثا:دور المرأة في صناعة القرار السياسي

لبدا أن تبدأ التهيئة لقيادة واعدة وصحيحة للمرأة بالتنشئة السياسية داخل الأسرة وفي مؤسسات التنشئة السياسية. مطلوب تعديل التشريعات العربية بإسقاط جميع أشكال التمييز ضد المرأة ،والعمل على إدماج الاتفاقيات الدولية التي تزيل كافة أشكال التمييز ضد المرأة ضمن التشريعات الوطنية (**الختلان،نفس المرجع،ص 149**)،وعلى الرغم من توقيع كافة الدول العربية على أغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة إلا أنها لم تدمجها حتى الآن ضمن تشريعاتها الوطنية. وما زالت مؤسسات المجتمع المدني الموجهة نحو المرأة في حاجة إلى مزيد من التنظيم حتى تؤدي إلى تراكم نوعي. فثمة حاجة إلى وضع الآليات التي تمكن المرأة من ممارسة الدور المنوط بها ،وكذلك تفعيل هذا

الدور (**شلق،مرجع سبق ذكره،د ص**). اذن لكي تنجح النساء في الوصول إلى المشاركة في السلطة والبناء الديمقراطي ،تحتاج إلى إصلاحات واسعة كلية وليست جزئية. فالواقع في الدول العربية هو واقع أنظمة سياسية أكثر منه واقع مشاركة امرأة أم لا ،والأنظمة السياسية اللاديمقراطية لن تسمح غالبا إلا بمشاركة النساء اللواتي تحظين برضا هذا الأنظمة. نحن بحاجة الى المؤسسات الحامية للديمقراطية وللمجتمع المدني والحريات والحقوق ،فنشاط المجتمع المدني هو أيضاً أحد آليات التدريب السياسي للمرأة.

ان العملية الانتخابية بما تتضمنه من فعاليات وممارسات وأنشطة وحشد ومشاركة من قبل مؤسسات المجتمع المدني تعد أفضل مدرسة للتدريب السياسي على الممارسة الديمقراطية خاصة بالنسبة للشباب ،حتى وإن شابها بعض الممارسات السلبية، وحتى وإن انتهت بفشل المرشحات من النساء لأسباب خارجة عن إرادتهن.

إن الانتخابات لا تشكل وحدها الديمقراطية ،ولكن الذي نفتقر إليه هو ثقافة الديمقراطية ،وهي الثقافة التي يجب أن نسعى من أجل ترسيخها في المجتمع عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية ،وكذلك عن طريق مؤسسات المجتمع المدني ،عالم السياسة لا تحكمه المبادئ أو القيم الإنسانية بل تحكمه القوى المهيمنة و المصالح الآنية و غير الآنية (**السعداوي،2002،ص 365**).

يضمن النظام الديمقراطي حصول المرأة على حقوقها، بما يمثله في الدستور والقانون والتعليم والنظام الانتخابي وقانون الأحزاب وكيفية التعامل مع الإعلام الذي يجب أن يكون مستقلاً عن الدولة. كذلك تعزيز الثقافة الديمقراطية وتغيير المناهج ،بالإضافة إلى ضرورة وجود الآليات الرقابية ،والسعي نحو مفاهيم الحكم الصالح والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة وإعطاء الشباب دور رئيسي والاهتمام بالفئات المهمشة.

تعتبر لبنان من أقل الدول تمثيلاً للمرأة في البرلمان تحديدا على الرغم من أنه أكثر الدول العربية ديمقراطية؟ فلبنان من بين الدول العربية القليلة التي لديها تداول للسلطة على صعيد رئاسة الجمهورية ،وفي لبنان هامش واسع من حرية الرأي والتعبير ،حرية صحافة وإعلام ،المرأة تتمتع بحرية اجتماعية واسعة ،توجد لديها تجربة تعددية حزبية حيث لم يعرف لبنان تجربة الأحادية الحزبية (**شلق،مرجع سبق ذكره،د ص**). كيف نوفق إذن بين هذا الانفتاح السياسي الملموس ،والذي نعتبره شرطاً لتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية ،وبين محدودية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ،هل السبب في ذلك أن اللبنانيون أوجدوا لأنفسهم نوع من الديمقراطية التوافقية ،وهذا الطابع التوافقي لا يساعد على بروز دور المرأة؟ أم لأنها ديمقراطية طائفية في المقام الأول إذا جاز الوصف؟

وهنا لا بد من التساؤل عن طبيعة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني على وجه العموم ،والمنظمات النسوية منه على وجه الخصوص ،فيما يتصل بحمل عبء قضية المرأة والدفاع عن حقوقها والسعي من أجل تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية. فهل هناك عمل كافٍ من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مسألة الحقوق وتسعى من أجل التمكين؟

ان قراءتنا لأرقام مشاركة المرأة في صنع القرار في الدول العربية تشير إلى ضعف النسب حتى على المستوى المحلي. إن مفهوم المواطنة يمكن له أن يعزز من حضور المرأة في الحياة السياسية ويحدث اختراقاً يتجاوز كافة الأعراف والتقاليد والاعتبارات المختلفة.

من الضروري ان ننشئ أجيالاً جديدة من المواطنين تقدر مبدأ عدم التمييز بين الكفاءة والمساواة وتعرف مفهوم فصل السلطات ،ومن هنا يختفي التصويت للمرشح باعتباره وسيطاً بين الناخبين والمؤسسات التنفيذية يقوم بحل مشاكلهم لديها وتسهيل حصولهم على خدمات ومرافق ووظائف من الجهات الحكومية. بحيث تكون هناك آليات قانونية

يحصـــل من خلالها المواطن على حقوقه لدى الجهات الحكومية (**الختلان، مرجع ســـبق ذكره، ص 153**).

فحين نتحدث عن الســياســة يبدو الأمر كما لو كنا نتحدث عن مواقع صـنع القرار في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. انما السياسة ابتداءً هي المواطنة وتعبيراتها المختلفة ســواءً الانخراط في المجتمع المدني أو ممارســة الســلطة ،خاصــة الســلطة التشـريعية التي يفترض أن تحكم باقي السـلطات الدسـتورية من خلال عملية الانتخاب. بمعنى أن الناخب المواطن هو أسـاس العملية السياسية ،وهذا يعني أن كل امرأة مواطنة لها حق الاقتراع المستقل والترشح. المواطنة تبدأ من ممارسة حق الانتخاب ،وليس بالضرورة ممارسة هذا الحق بالنسبة للمجلس التشريعي فقط ،بل ممارسته بالنسبة لكل مستويات الإدارة العامة أو الشأن العام ،سواءً على مستوى النقابات أو مؤسسات المجتمع المدني أو المحليات ،أو المجلس النيابي ،أي تولي مســؤولية تمكين أوســع مجموعة من الناس. في هذا الإطار ،القيادة تعني أن يمارس الانسـان مواطنته ،وأن يكون كائناً سياسياً ،وأن يتولى مسؤولية ثقة الناس ومناصرتهم في الأسس التي تؤمن لهم العيش الكريم.

على المرأة إدراك هويتها النسوية والمواطنة السياسية في الوقت ذاته ،وهو الأمر الذي يعني أن تنخرط في عمل مدني أو اجتماعي وفي عمل ســـياســـي عام ،وهذا يعني أن توجد التنظيمات والمؤسسات والكيانات التي تصبح بمثابة قنوات لمشاركة النساء في الحياة العامة ،وأن تنظم النساء في هذا الإطار إلى جانب الرجال من أجل تغيير رؤية الرجل. ان تكاتف النسـاء بأعداد كبيرة حتى النسـاء المغتربات يعني التحول إلى قاعدة انتخابية عريضـة ومؤثرة ،وهو الأمر الذي يمكن من التغيير على مستوى التفكير وعلى مستوى الأداء في القاعدة ،وعلى مستوى الأداء العام (**سمينة،2011/2010،ص 136**).

بالإضـــافة الى أهمية الجمع بين نشـــاط المرأة على مســـتوى المجتمع المدني والنشـــاط السياسي سواء بالمشاركة في الأحزاب ،أو الاتحادات الطلابية أو النقابات أو الانتخابات

تصويتاً وترشحاً ,فإنه من الضروري اهتمام المرأة بالشأن العام بالقدر نفسه الذي تعنى فيه بقضايا المرأة ،فلا تحصر المرأة نفسها في الاهتمام بقضاياها ،وفي الوقت نفسه لا تتنكر لهذه القضايا فهي في نهاية المطاف جزء من المجتمع و عليها أن تحدث تراكما نوعيا في أدائها المتنوع و المتعدد ,بما في ذلك ضرورة دعمها في إنجاح حياتها الاسرية مما يدفعها للاستقرار و الابداع (**سمينة، المرجع السابق، ص 139**). إن استقلال المرأة في كافة أنواع العمل الاقتصادي ،والاجتماعي ،والثقافي كلها أعمال مهمة جداً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل السياسي وبالسلطة السياسية وبالقائمين على هذه السلطة ،كل ذلك في ظل قضاء عادلا يحمي جميع الحقوق دون تمييز .

إن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة تلزمه مشاركة مجتمعية شاملة لا جزئية ،وتلك هي نقطة البداية في المقاربة لهذا الموضوع. ولكي نفهم على نحو جيد مفهوم المشاركة السياسية لابد أيضاً أن نشير، كما تشير عدة دراسات ومرجعيات تحليلية مختلفة (**مظهر، 2012، ص 97**).

و لتعزيز الدور القيادي للمرأة لا بد من الاهتمام بعدة نقاط منها (**شلق، مرجع سبق ذكره، د ص**) :

*دعم عملية التحول الديمقراطي ومفاهيم حقوق الانسان والمواطنة.

*الاهتمام بنشر ثقافة الديمقراطية وعدم التمييز والحق في الاختلاف والتعددية وقبول الاخر ومفاهيم النوع الاجتماعي.

*التعريف بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة.

* الانتخابات النزيهة التي تضمن التداول السلمي للسلطة الذي يمثل رافعة أساسية من روافع الديمقراطية.

* تغيير الإطار القانوني الذي يحكم المشاركة السياسية على وجه العموم ومشاركة المرأة على وجه الخصوص.

*أهمية تدريب النساء حتى لا تصل النساء غير مؤهلات إلى المناصب القيادية.

*مسألة التراكم في العمل السياسي والعمل العام بحيث يتم التدريب على العمل السياسي منذ مراحل مبكرة.

*التأكيد على أهمية دور المرأة في عملية صنع السلام وعمليات المصالحة وحل النزاعات.

خاتمة

للإجابة على إشكالية الدراسة ،يمكن القول بأن هذه الدراسة توصلت إلى أن دور المرأة في التأثير على صناعة القرار في الدول العربية يبقى ضروري و ذو أهمية كبيرة و لكن يبقى محدود في ظل الأليات المستعملة على مستوى هذه الدول لجعل تمكين المرأة له تأثير واسع النطاق و مساهمة فعلية و فعالة في صناعة القرار بالإضافة إلى التحديات المحورية التي تشهدها و تعيشها المرأة في فرض ذاتها كشريك أساسي في صنع القرار جنبا إلى جنب مع الرجل من خلال تولي المناصب القيادية كما هو حاصل في الدول الغربية من وصول المرأة إلى أعلى هرم في سلطة صناعة القرار و هي رئاسة الدولة كما هو حادث في ألمانيا و كرواتيا ،و الشيلي ،و البرازيل و غيرها من الدول التي أصبحت المرأة جزءا لا يتجزء من صناعة القرار إن لم تكن هي الفاعل الوحيد في إتخاذه عكس ما هو حادث في الدول العربية من تهميش لدورها على هذا المستوى حتى في ظل الإجراءات المتخذة لتحسين دورها القيادي في المجتمع.

لا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد إذا لم يكن للمرأة دور في صياغة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والعامة ،وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية ،وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات

وفي مؤسسات صنع القرار ،فتمكين المرأة بات يشكل التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة والفرص المتساوية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى ان المرأة هي عماد المجتمعات المتقدمة و بالتالي لبدا من النظام السياسي أن يعطي القدر الكافي لممارسة حقوقها من خلال الدساتير و المواثيق التي تتيح لها المشاركة بشكل كبير و أساسي في إتخاذ القرارات و يكون لها الدور القيادي في ذلك و تكون بذلك جنبا إلى جنب مع الرجل في صياغة السياسات العامة للدولة ،و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن إنعدام الثقة بين النساء أنفسهم من خلال التصويت و دعم المرأة للمرأة سواءا في الإستحقاقات الإنتخابية أو في تقلد المناصب القيادية قلل من دورها كفاعل رئيسي في صناعة القرار ،و هذا ما يؤكد أيضا صحة الفرضية الثانية.

و توصلت كذلك إلى أن الأليات المتبعة على مستوى الدول العربية لجعل المرأة أكثر مرونة في الممارسة السياسية ،و صناعة القرار محدودة ،و لا تخدم هذا الهدف بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها في الدول العربية و النظرة الشوفينية الغالبة على الممارسة السياسية و السلطوية التي تحتكر للرجل دون غيره ،و هذا ما يؤكد أيضا صحة الفرضية الثالثة.

و بالتالي فإن دور المرأة في التأثير على صناعة القرار في الدول العربية يبقى محدود محدودية الأليات و النظرة الشوفينية التي تقلل من أهميتها كفاعل و شريك أساسي في إتخاذ القرار بالرغم من الإجراءات و الإصلاحات التي شهدتها العديد من الدول العربية كنظام الكوتا مثلا لإعطاء نفس و دعم للمرأة في التمثيل النيابي و يكون لها دور فاعل في الممارسة السياسية و التنموية لكن تبقى محدودة نظرا للظروف التي تعيشها المرأة في العالم العربي.

قائمة المصادر

1 . الختلان محمد، سارة. (2007).المرأة و السياسة (ط1).الرياض: مكتبة العبيكان.

2 .السعداوي، نوال.(2002).قضايا المرأة و الفكر و السياسة (ط1).القاهرة: العربية للطباعة و النشر.

3 ـــ الخطيب شلق،هدى ،أهمية دور المرأة في صنع القرار السياسي.27 أفريل 2017، https://lb.boell.org/ar/2017/04/27/hmy-dwr-lmr-fy-sn-lqrr-lsysy

تاريخ الإطلاع:03 جويلية 2020.

4 . بن الشيخ، عصام (2011، أفريل). تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الإنتخابية المعتمدة الفرص والقيود.مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة.

5 . سمينة، نعيمة.(2011/2010). دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم (نماذج الجزائر، تونس، المغرب). مذكرة ماجستير علوم سياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، الجزائر.

6 ـ شريعتي، علي، (2007)، مسؤولية المرأة. تر: خليل الهنداوي (ط 2) بيروت: دار الأمير للثقافة والعلوم.